قوله الا لفيه فضمير عاملها اي وجوبا وقد صرح به ابن الحاجب قوله وموضع الحال يجي جمله
لها شرطان احدهما ان تكون خبريه وقد ذكره ابن الحاجب الثاني ان لا يكون مصدر ومحوفا ستقبال
كلن وحرف التنفيس ذكره في التسهيل قال ابو حيان ويستثنى من الخبريه التعجبيه ان قلنا
ان التعجب خبر ولا يقع حالا مررت بزيد ما احسنه ويستثنى من المصدر بحرف استقبال
الشرطية فيقع حالا نحو لا اضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال قوله
الالفيه والكافيه والمضارع المثبت بالضمير وحده شرط كما في التسهيل ان يعرى من قد فان
اقترن بها لزمته الواو نحو قد تعلمون اني رسول الله قوله الكافيه والالفيه وجملة الحال
سوى ما قدما بواو او بمضمر او بهما فيه امور الاول لم يستثن سوى المضارع المثبت ويستثنى
معه صورة اخرى مذكوره في التسهيل والعمده المضارع المنفي نحو وما لنا لا نومن بالله والماضي
بعد الا نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا والماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث والموكد
نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه في الاربعه الضمير ولا يجوز دخول الواو معه ولا الاقتصار عليها
وزاد ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البسيط صورتين الاسمية اذا عطفت على حال كراهة اجتماع
حرفي عطف نحو جاها باسنا بياتا او هم قايلون والاسمية بعد الا نحو ما ضربت احدا الا عمرو وخير
منه لحصول الاتصال بها وقد اورد المعطوفه ابن هشام في تعليقه وجامعه الا في ظاهر كلام
استووا الثلاثه في الاسمية وقد نص في التسهيل شا ان اجتماعهما فيها اكثر من انفراد الضمير وقال
في شرحه عندي ان انفراد الضمير اقيس من انفراد الواو ولم توجد الا في الحال فكان لانفراد الضمير مزية
على انفراد الواو وارد على قول الكافية فالاسمية بالواو والضمير على ضعف ويرد عليه ايضا
المعطوفة والواقعه بعد الا كما تقدم ويرد على تضعيف الضمير انه قول ضعيف ذهب اليه
الفراء وتابعه الزمخشري ومذهب الجمهور جواز انفراده فصيحا كثيرا ذكره ابن مالك وابو حيان
وغيرهما وتابع ابن مالك في الرد على الزمخشري في ذلك وقال انه وافق الجمهور في الكشاف
عند قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وحكم لا معقب لحكمه الثالث ذكر في التسهيل والعمدة
ان اجتماعهما في المصدره بليس اكثر ايضا من انفراد الضمير او الواو الرابع ذكر في التسهيل
والعمده والكافية الكبرى ان الاسمية قد تخلو من الواو والضمير معا استغناء بالعلم به نحو مررت
بالبر قفيز بدرهم وما زعمه ابو حيان بان الضمير بها مقدم على حد السمن منوان بدرهم اي منه
ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهره او مقدره فيه امران الاول هذا الذي

جزم به

جزم به هو مذهب البصريين لكن قال ابو حيان الصحيح جوازه بغير قد ولا يحتاج الى تقديرها لكثره
ما ورد من ذلك وتاويل الشي الكثير ضعيف جدا لانا انما نبني المقاييس العربيه على وجود الكثره
قال وهذا مذهب الكوفيين ونقله ابن اصبع عن الجمهور ونقله بعضهم عن الاخفش انتهى واختاره
ايضا ابن قاسم والسيد في حاشية المتوسط وشيخنا العلامه الكافيجي ومحل الخلاف عند وجود الضمير فان
لم يكن فيه الا الواو لزمت قد معها بلا خلاف وفي شرح المنظوم فان كان ماضيا قرن بعد لفظ او تقديرا
او قد وقبله موصوف خلافا للكوفيين الثاني استثنى في التسهيل الماضي التالي الا والمتلو باو
فلا يدخل عليها قد قال ابو حيان ويستثنى ايضا الجامد ليس فانها لا تدخل عليه قوله الالفيه
والكافيه ويجوز حذف العامل استثنى منه ابو حيان المعنوي فانه لا يجوز حذفه عند الاكثرين
حذرا من اجتماع نحو ربي واجازة المبرد في الظرف واستثنى في شرح المنظوم والعمده الحال
الموكده لعاملها فان عاملها واجب الذكر قوله الكافيه ويجب في الموكده بقي عليه اشياء الجاريه
مثلا والداله على زياده او نقص بتدريج نحو لغته بدا بدا هم فصاعدا او نسافلا والثاني
عن خبر كضربي زيدا قايما والواقعه بدلا من اللفظ بالفعل كهنيا وحرسا والواقعه
نحو توبيخا نحو اقايما وقد قعد الناس ذكر هذه الصورة في التسهيل وهو معنى قول الالفيه
وبعض ما يحذف ذكره حظل وبقي عليها حذف الحال وهو جايز ما لم يثبت وغيرها المراد
على ذكرها في التسهيل وحذف صاحبها او جايز ايضا نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
ذكره ابن هشام في الجامع باب التمييز قول الالفيه اسم بمعنى من مبين نكره فيه
امران الاول قال ابن هشام يرد عليه ما اضيف اليه نحو رطل زيت فانه بمعنى من مبين
ولا يعرب تمييزا قال وقد احترز عنه في التسهيل بقوله منصوبه وليس بجيد لان الحكم
لا يحترز به في الحد قال واورد عليه نحو هذه عشرون دراهم بالرفع على الصفه ونحو اثني عشر
اسباطا فان اسباطا بدلا من الركب ولا يرد ان لان دراهم واسباطا ليسا على معنى من اذ
المراد عشره هي دراهم واثنا عشر هي اسباط الثاني يرد على قوله مبين ان التمييز قد يكون
موكدا على ما ذكره في العمدة ولا يرد ذلك على ابن الحاجب وابن هشام لانهما كالجمهور على منع
ذلك كما صرح به ابن هشام في المغني لكنه وافق ابن مالك في القطر قوله ينصب تمييزا بما قد
فسره قيل هو شامل للتمييز المفرد والنسبة والصحيح في الثاني ان ناصبه ما في الجمله
من فعل او شبهه واجيب بانه باشارة الى ذلك بقوله اخر الباب وعامل التمييز قدم مطلقا

وثبوتهام

Copyright © King Saud University